الإدارة المالية:

هي مجموعة من القواعد التي تعمل على دراسة افضل الطرق الممكنة، للحصول على ربح مالي، وتوفير القدرة على تمويل كافة المهام التي تتم داخل المنشأة. تسعى الإدارة المالية إلى دعم الإنتاج، وتسويق السلع، أو الخدمات التي يتم تقديمها من خلال الشركة، أو المؤسسة التي تتبع لها، وتهتم الإدارة المالية بمتابعة حركة الأموال، ومعرفة المبالغ الصادرة، والواردة، وحساب نسب الربح، والخسارة المترتبة على كافة الأنشطة، والعمليات التي يتم العمل عليها، وكلما كانت القرارات المالية التي يتم اتخاذها تساهم في الوصول إلى نتائج صحيحة، كلما دل ذلك على نجاح الإدارة المالية بالمهمة التي تقوم بها.

وفي عالم الاقتصاد يُعدّ التّمويل وطريقة إدارة الأموال شريان الحياة للمُنشآت على اختلاف أنشطتها، فالتّمويل أو ما يُسمى برأس المال يُؤثّر في مُتطلّبات أعمال المُنشأة، ولهُ علاقة وثيقة تربطه بتحقيق الرّبح، حيث إنّهُ الهدف الذي تسعى إليه المُنشآت من خلال مُزاولة الأنشطة الاقتصادية، ويتمّ ذلك عن طريق الاهتمام بإدارة الأموال من خلال الخدمات والأدوات المالية التي يُقدمها علم الإدارة المالية. وقدّم تخصّص الإدارة المالية تَغطية شاملة عن أُسس تمويل الشّركات والاستثمارات، بالإضافة إلى علوم المحاسبة المالية، وطُرق تقييم القرارات المالية الاستراتيجية، ودراسة الأسواق الرّأسمالية من وجهة نظر مالية، وفهم البيانات والمعلومات المالية بشكل مُتكامل لغايات تحليل التّدفقات النّقدية، وإدراك كيفية اتخاذ قرارات التّمويل والاستثمار النّاجحة.

وتساهم الإدارة المالية في نمو ونهوض المعامل والشركات من خلال ما يأتي:

1 - دورها المهم في متابعة المنافسة، بين الشركات التي تعمل في مجال واحد.

2 - مواكبتها لارتفاع التضخم الاقتصادي؛ نتيجة للأزمة الاقتصادية التي ظهرت في القرن العشرين.

3 - بحث عن طرق لتنظيم السيولة النقدية.

4 - تساهم في دعم الشركات لتجنب الإفلاس.

5 - تتفاعل مع سياسة الاندماج بين الشركات، من أجل توفير بيئة مؤسسية تعاونية، مما يساهم في توحيد الإدارات المالية.

6 - تدرس الموازنة المالية الخاصة بالمؤسسة، وقطاع العمل الذي تتبع له.

7 - تربط التشريعات القانونية مع القرارات المالية.

وتتمثل قطاعات الإدارة المالية في الاتي:

أ – القطاع العام:

وهي الإدارة المالية التي تهتم بوضع دراسات، وأبحاث مالية، خاصة بمؤسسات القطاع العام، تمتلكها حكومة الدولة، مثل: الوزارات، والمديريات التابعة لها، وغيرها، وتعمل الإدارة المالية على متابعة الواردات، والصادرات من المال، عن طريق فرض الرقابة على الأموال العامة، من أجل تحليل الأوضاع المالية، والاقتصادية.

ب – القطاع الخاص:

وهي الإدارة المالية التي تهتم بوضع دراسات، وأبحاث مالية، خاصة بمؤسسات القطاع الخاص، يمتلكها رجال الأعمال، وأصحاب رؤوس الأموال، مثل: الشركات التجارية، والخدمية، وغيرها، وتعمل الإدارة المالية على متابعة الوضع المالي الخاص بالشركة، عن طريق ربطه مع رأس المال المخصص لها، وتسعى إلى تقييم مدى تحقيقها للنجاح، في ظل ظروف المنافسة مع الشركات الأخرى.

ج – قطاع الافراد:

وهي الإدارة المالية التي تهتم بمتابعة دخل، ومصروفات الأفراد، وقياس مدى نجاح التوفير، عند اتخاذ قرار بالشراء، مع تحديد الطرق المناسبة لدراسة المصاريف الشخصية، ونسبة العائد المالي المترتب عند استلام قيمة الدخل، والتي ترتبط عادةً مع الراتب الشهري، مقابل العمل بوظيفة ما.

وتتمثل ابرز القرارات المالية التي تتخذها الإدارة المالية ما يأتي:

1 - اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

2 - وضع خطة زمنية محددة لتنفيذ الأعمال المطلوبة.

3 - تقدير المبالغ المالية المناسبة، التي ستصرف على العمل الإداري.

4 - توزيع الأرباح على المساهمين في نهاية السنة المالية.

5 - إعداد دراسة جدوى اقتصادية، من أجل تمويل المشاريع التي سيتم العمل عليها.

ولكي تُحقّق الإدارة المالية وظيفتها في المُنشأة يجب أن تتجاوز أعمالها من إعداد التّقارير والحسابات إلى ابتكار طُرق في الاستثمار، وزيادة رأس المال في أصول (ممتلكات) جديدة، والارتقاء بالأداء المالي للمُنشأة، وهذا كُله من مُتعلّقات تَخصص الإدارة المالية، حيث يُمنح دارسها المعرفة في عدد من الموضوعات ذات العلاقة بالأمور المالية، مثل تقييم الأعمال، وآليات إدارة المُنشآت وتمويلها، وتقنيات الاستثمارات، وإدارة الأزمات (المخاطر)، ودراسة السّوق، وعمليات البيع والشّراء وإعادة الهيكلة أو الدّمج، وحَوْكمة الشّركات، والإفصاحات المالية، والسّياسات المالية لريادة الأعمال.

يتضمّن تَخصُص الإدارة المالية عِدّة مجالات رئيسية تشتمل على موضوعات في إدارة وسياسة الشّركات المالية، ومن هذه المجالات:

1 – تمويل المنشات:

يتعلق هذا المجال إدارة المصادر المالية للمُنشآت الغير مالية، وعمليات التّخطيط، والتّعامل مع النّماذج المالية، وطُرق التّمويل، بالإضافة إلى المحاسبة المالية، وكل ما يتعلق في التّخصصات المالية.

2 – المؤسسات المالية:

ي هذا المجال يتمّ التّركيز على إدارة المُنشآت المالية ومهام الموظفين الماليين فيها، مثل البنوك، وشركات التّأمين، والاتحادات الائتمانية، ويحتاج الطّالب المُهتم بمجال الشّركات دراسة المُقررات

الاختيارية المُختصة بهذا المجال، مثل إدراة المؤسسات المالية، والنَمذجة المالية، والتَمويل الدَولي، وغير ذلك، في حين أن مجال التَخطيط المالي للمُنشآت يحتاج إلى مُقررات اختيارية أُخرى، مثل التَخطيط المالي الشَخصي، والتَخطيط المُتعلّق بالموظفين، وضريبة الدَخل الفردي، وغيرها من المُقررات ذات العلاقة.

3 – إدارة المخاطر:

هي قياس وتقييم للمخاطر المُحتملة في مالية المُنشأة، وتطوير الاستراتيجيات اللازمة لإدارتها بتقليل تلك الخسائر، ومجال إدارة المخاطر مُرتبط بوظائف التَأمين، سَواء أكان تأمين على الحياة، أو تأمين على المُمتلكات، أو تأمين ضد الإصابات وغيرها من وظائف التأمين، وهذا يعني حصول الطَلاب على كل مُتعلقات مجال التَأمين بالإضافة إلى مُتطلّبات إدارة المخاطر والتَخطيط المالي.

4 – التخطيط المالي:

يتضمّن هذا المجال القُدرة على وضع خُطة مالية للمُنشآت تتضمّن الاستثمارات، والضَرائب، والتَخطيط العقاري، والتَقاعد، والتَأمينات.

وتتأثر الإدارة المالية بعدة عوامل من أهمها ما يأتي:

1 – الشركات الضخمة او الشركات العملاقة:

ان التطور الاقتصادي الملموس خلال القرن الماضي وعلى الأخص في النصف الثاني منه، أدى إلى انتشار العديد من الشركات العابرة القارات، أو الشركات متعددة الجنسيات ذات الأعمال الضخمة، وأمام هذا التطور الكبير، كان لابد من وجود صدى مناسب في العلوم ذات العلاقة ومن أهمها الإدارة المالية، والمحاسبة المالية، لظهور العديد من المشاكل التي لم تكن معروفة من قبل، كان من الضروري علاجها، وكيفية التعامل معها لمسايرة التطور الاقتصادي.

وقد ادى تزايد نزعة الشركات والمستثمرين الأفراد وغيرهم إلى عبور الحدود نحو آفاق استثمارية جديدة لتحقيق العديد من الأهداف السياسية والمالية والتشريعية، أضاف أعباء جديدة إلى الوظيفة المالية ونقل بها من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، لتدخل في إطار جديد يعرف بالعولمة.

وقد انعكس ذلك على التمويل العالمي، فمثلا نجد أن أسواق المال تفتح وتزداد، ويتزايد اتصالها وارتباطها ببعضها البعض عن طريق الاتصالات السريعة، والحاسبات الفائقة السرعة، وتكنولوجيا الاتصالات تمكن من إنتاج أكثر العمليات التمويل الأجنبي المتعدد الأطراف والعملات في أيام معدودات، سعيا وراء التمويل المناسب والذي يكون عادة أقل تكلفة، وكذلك إذا انعكس ذلك على أسعار السلع والمواد الخام والطاقة، وأصبحت هي الأخرى سريعة التقلب. وخلاصة القول أن العولمة حملت معها العديد من المشاكل التي تحتاج إلى التطوير الدائم والمستمر للوظيفة المالية، ومن أهم هذه المشاكل نذكر:

*توحيد أسس إعداد القوائم المالية.

* ترجمة القوائم المالية للشركات الأجنبية.

* المعالجة المحاسبية للمعاملات الدولية.

* المعالجة الضريبية (التحاسب الضريبي الدولي).

2 – التضخم:

زاد التضخم بصورة ملحوظة وعلى الأخص في السبعينات وأوائل الثمانينات من هذا القرن، واجتاح الكثير من دول العالم، مع اختلاف نسبته من دولة إلى أخرى، ولا تزال بعض الدول تواجه تضخما ماليا بمعدلات مرتفعة، ويؤثر التضخم تأثيرا كبيرا على السياسات والبنوك ومؤسسات التمويل، ومن أهم جوانب التأثير:

*صعوبة التخطيط.

* الطلب على راس المال.

* معدلات الفائدة.

* التقارير والمشاكل المحاسبية.

3 – تأثير الضرائب على الإدارة المالية:

تتعرض الاستثمارات للعديد من الضرائب، منها الضرائب المباشرة والغير مباشرة، فمن المعروف أن لكل دولة نظامها الضريبي الخاص بها، وعادة ما يختلف هذا النظام من دولة لأخرى تحقيقا للعديد من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من وضع هذا النظام.

والنظام الضريبي قد يتشدد مع الشركات بإخضاع كافة معاملات هذه الشركات للضرائب، سواء داخل الدولة أو خارجها، الأمر الذي يعد أحد أهم المعوقات المالية للاستثمار والتنمية، وقد يتساهل هذا النظام لتخفيف الأعباء الضريبية على المعاملات التي تمت داخل الدولة فقط، مع إعفاء كامل للمعاملات التي تمت خارج حدود الدولة، وذلك تشجيعا ودعما للاستثمار والتنمية، وأهم ما ننوه له في هذا الصدد هو الاهتمام بمبادئ ومعايير التحاسب الضريبي، لما لذلك من اثار كبيرة على الاستثمار وعلى إعداد القوائم المالية المختلفة.

4 – دور البنك المركزي في السياسة المالية:

يتربع البنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي في أية دولة، مع اختلاف هذا الاسم من دولة لأخرى، ويلعب هذا البنك دور محوري في التأثير على حجم النقود وتكاليفها في الأسواق المالية، وذلك من خلال تأثيره على عمليات الإقراض والاستثمار بمختلف الطرق مباشرة وغير مباشرة ومن أهم هذه الطرق:

*تغيير معدل الخصم.

* عمليات السوق المفتوحة.

* تغيير نسبة الاحتياطي القانوني.

5 – السياسات المالية للدولة:

تلعب السياسة المالية التي تتبعها الحكومة من خلال موازنتها، بدور هام وحيوي في التأثير على معدلات الفائدة في الأسواق المالية، فخلال فترات الكساد تميل الدولة إلى زيادة نفقاتها وتخفيض معدلات الضرائب مما يؤدي الى زيادة عرض النقود والازدهار الاقتصادي، رغم أن هذا الوضع قد يؤدي في الغالب إلى تحقيق عجز في الموازنة العامة للدولة، وخلال فترات الازدهار الاقتصادي وارتفاع الدخل القومي الحقيقي يزيد دخل الحكومة و تقل نفقاتها، وغالبا ما يحدث فائض في الموازنة العامة للدولة.